

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 174
آذار 2021

التقارير الرئيسية

وقع صندوق الاستثمار الفلسطيني والشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (إيجاس) مذكرة تعاون في 21 شباط لتطوير حقل غاز غزة

أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 11 شباط 2021 قرار بقانون بشأن إنشاء بنك «الاستقلال للتنمية والاستثمار»

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 484.7 نقطة في آخر يوم تداول في شهر شباط 2021، متراجعا بنسبة 1.5% مقارنة بالشهر السابق

ننشر في هذا العدد من النشرة مقابلة خاصة مع السيد الياس العرجا، رئيس جمعية الفنادق الفلسطينية

آخر اجتماعات لجنة الارتباط الخاصة

عقدت لجنة الارتباط الخاصة (AHLC) اجتماعها الدوري عن بُعد في 23 شباط الماضي، وذلك لمناقشة الوضع الاقتصادي والإنساني في الأراضي الفلسطينية. واللجنة المذكورة مكونة من 15 عضوا من الدول الداعمة وممثلي المؤسسات الدولية وتمثل الآلية السياسية الأساسية لتنسيق المساعدات التنموية إلى فلسطين على مدار السنوات الـ 25 الماضية. وجاء الاجتماع في وقت تشهد فيه الضفة الغربية موجة قوية يتجدد فيها انتشار الوباء، حيث وصل عدد الحالات اليومية المصابة لمستويات غير مسبوقة فاقت مستواها العام الماضي بكثير، ونفذت الى مختلف التجمعات السكانية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية وطالت جميع الفئات العمرية على حد سواء.

قبل عقد اجتماع اللجنة، كان البنك الدولي ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ومكتب اللجنة الرباعية الدولية، قد قدموا تقاريرهم للجنة حول أوضاع الاقتصاد الفلسطيني ومستجدات الوضع الإنساني. وخلال الاجتماع، استعرض أعضاء اللجنة التأثيرات السلبية لوباء كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية، ودعوا الدول المانحة للعمل على تخفيف تداعيات الوباء على السكان الفلسطينيين، ودعم النظم الصحية العامة وتحفيز التعايش الاقتصادي¹. وطالبت اللجنة أيضا بضرورة إنهاء الخلافات المالية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك مراجعة بنود بروتوكول باريس، «وهو أمر استحق منذ زمن». أثناء كلمته أمام اللجنة، دعا رئيس الوزراء الفلسطيني، د. محمد اشتية، مجتمع المانحين للمساهمة بمبلغ 50 مليون دولار لتغطية تكاليف الانتخابات الفلسطينية و30 مليون دولار لتأمين لقاحات للفيروس.

الظروف الاجتماعية والاقتصادية

أفادت مجموعة البنك الدولي في تقريرها أن فلسطين شهدت في العام 2020 أحد أسوأ الأوضاع الاقتصادية في تاريخها، ونتج ذلك عن تزامن التأثيرات المضاعفة للوباء والتباطؤ الاقتصادي الناجم عن تفشي الفيروس، بالإضافة لتراجع مساعدات المانحين بنسبة 20% وتجدد أزمة إيرادات المقاصة، وهو ما أسفر عن تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11.5% وفق تقديرات البنك الدولي. وتتباين البنك الدولي بحدوث تعافٍ اقتصادي متواضع في العام 2021، وتوقع ألا يتجاوز معدل النمو 3.5%².

وأشار أعضاء لجنة الارتباط إلى أن العجز المتوقع في موازنة العام 2020 يقدر بـ 1.2 مليار دولار ومن المتوقع أن يرتفع العجز في العام 2021 نظرا لخطط برنامج التطعيم ضد كورونا الذي تنوي السلطة الفلسطينية إطلاقها قريبا، وبدء الانتخابات العامة وعودة السلطة لدفع رواتب موظفي القطاع العام في غزة. وتوقع البنك الدولي أن يستمر التراجع في دعم المانحين لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وأن يصل الى حوالي 300 مليون دولار في العام 2021، وهو أقل من نصف معدل السنوات الخمس الماضية (610 مليون دولار)³. ودعا العديد من أعضاء المجتمع الدولي الحكومة الإسرائيلية لنقل صلاحيات ومهام سلطة الجمارك إلى السلطة الوطنية الفلسطينية لمعالجة الضغط المتزايد على الموازنة العامة، وأن تضمن عدم نقصان تحويلات الإيرادات الشهرية للسلطة الوطنية الفلسطينية عن 500 مليون شيكل خلال فترة الطوارئ والوباء.

وفقا لتقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، أكثر من نصف الفلسطينيين اليوم بحاجة لمساعدات إنسانية إضافية، إذ وصل معدل الفقر لحوالي 28.9%، مرتفعا 7 نقاط مئوية خلال السنوات الأربع الأخيرة، أي أن قرابة 1.4 مليون فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر كما في العام 2020. لغايات تحسين فعالية وكفاءة نظام الحماية الاجتماعية، يقدم التقرير مجموعة من التوصيات للسلطة الفلسطينية تتعلق بدمج مدفوعات الحماية الاجتماعية ضمن برنامج الدخل الأساسي الشامل⁴. وهو ما يبدو كاقترح غير عملي، وإن كان جريئاً، في ظل ظروف الموازنة العامة الحالية.

<https://bit.ly/2P567WR> 1

<https://bit.ly/3I70d1D> 2

<https://bit.ly/3bXiu01> 3

<https://bit.ly/38QixY> 4

نظام الرعاية الصحية

وبطاقة منخفضة» تستمر لـ 6 أشهر. كما طالب التقرير الدول المانحة بسد الفجوة التمويلية والبالغة 0.65 مليون دولار لتشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي في خان يونس للفترة 2021-2022. وشجع التقرير سلطة المياه الفلسطينية على تطبيق خطة الإصلاح والقرارات التي تم إقرارها في كانون أول 2020 لغايات تحسين الحوكمة والجدوى التجارية لقطاع المياه.

تطورات قطاع الطاقة

يدعو تقرير الرباعية الدولية كافة الأطراف ذات العلاقة إلى إرساء اتفاق يحدد البنية التجارية لمشروع الغاز من أجل غزة (G4G)، والذي يهدف إلى إنشاء خطوط ناقلية للغاز الطبيعي إلى قطاع غزة بحلول العام 2023. كذلك، على جميع الأطراف العمل لضمان العودة لإمداد القطاع بالكهرباء من مصر، وزيادة كميات الكهرباء الموردة، ودعم مشاريع الطاقة الشمسية في كافة أنحاء فلسطين، وضمان بدء العمل على تطوير حقل غاز غزة البحري «غزة مارين»⁹.

في 21 شباط، وقع صندوق الاستثمار الفلسطيني والشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي (إيجاس) مذكرة تعاون لتطوير حقل غاز غزة، والبنية التحتية اللازمة، وبحثا إمكانية تصدير الغاز إلى مصر¹⁰. ويستحوذ الصندوق وشركة اتحاد المقاولين (CCC) على 55% من حقوق الامتياز لتطوير الحقل، في حين سيمتلك النسبة المتبقية شريك دولي محتمل بعد انسحاب شركة شل من المشروع¹¹. وتقدر احتياطات الغاز الطبيعي في الحقل الواقع قبالة سواحل غزة بنحو 1.4 تريليون قدم مكعب، حرمت السلطة الفلسطينية من استغلالها حتى اليوم بسبب العراقيل الإسرائيلية. وفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، يقدر إجمالي الإيرادات الصافية لاحتياطات الغاز في الحقل المذكور بقرابة 4.59 مليار دولار¹².

في 24 شباط، تعهدت قطر بتقديم 60 مليون دولار لتمويل إنشاء أنبوب غاز يمتد من إسرائيل لمحطة توليد الكهرباء في قطاع غزة¹³. وسيتيح ذلك نقل الغاز الطبيعي الذي يتدفق عبر خط أنابيب في إسرائيل إلى غزة من خلال تمديد خط أنابيب جديد، لم يحدد موعد الانتهاء منه بعد، إلا أن العام 2023 حدد كموعده مستهدف لإنهاء المشروع بأكمله. سيمول الاتحاد الأوروبي الجزء الممتد في أراضي القطاع، في حين ستمول قطر تمديد خطوط الأنابيب داخل إسرائيل¹⁴. يعتبر هذا المشروع خطوة هامة في طريق حل أزمة الكهرباء والغاز التي يعاني منها القطاع منذ زمن، حيث يحتاج القطاع لحوالي 500 ميغاواط لتوفير الكهرباء على مدار الـ 24 ساعة. يتوفر أقل من نصف هذه الكمية فقط، 120 ميغاواط تستورد من إسرائيل، بينما يتم إنتاج نحو 60 ميغاواط فقط محليا من خلال محطة إنتاج كهرباء تعمل بالديزل في قطاع غزة¹⁵.

مبادرة المصرف الحكومي

أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 11 شباط 2021 قرار بقانون بشأن إنشاء بنك «الاستقلال للتنمية والاستثمار»، كأول بنك حكومي يتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والمالية والإدارية تحت إشراف سلطة النقد الفلسطينية¹⁶. تهدف هذه المبادرة لتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتنميته من خلال تسريع عمليات منح القروض وتحفيز الاستثمار في تمويل مشاريع الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وتوفير صناديق خاصة لخلق فرص عمل وإعادة

كشف الوباء عن العديد من مواطن الضعف في النظام الصحي الفلسطيني، وأهمها محدودية حصة القطاع الصحي من الموازنة العامة، وتجزؤ نظم الحوكمة، والعديد من التحديات على صعيد تقديم الخدمات. كما أدت الجائحة لتعطل تمويل الخدمات الصحية الأساسية كخدمات صحة الأم والطفل. كما عانى قطاع غزة من تأخر وصول المدخلات الصحية الأساسية بشكل كبير ولا يزال يعاني من نقص في معدات الوقاية الشخصية ومختبرات الفحص والمعدات الطبية الضرورية⁵. ومع ازدياد المرافق الصحية التابعة للسلطة الفلسطينية بالحالات الحرجة في شهر آذار وإجهاد الطواقم والمعدات الطبية إلى أقصى حد، تم فرض الإغلاق المشدد مجددا على معظم أنحاء الضفة الغربية⁶.

ويوصي تقرير البنك الدولي بضرورة تحسين التنسيق بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لتوفير اللقاحات وتمويل شرائها وتوزيعها. وفقا لمجموعة البنك الدولي، يجب على الحكومة الإسرائيلية تسهيل حركة نقل المستلزمات والمواد الطبية وعبور اللقاحات من خلال موانئها، والعمل على إنشاء مركز عمليات للطوارئ الخاصة بالصحة العامة يعنى بالتنسيق والإدارة المركزية للبيانات⁷. وحث التقرير المجتمع الدولي على زيادة استثماراته في النظام الصحي الفلسطيني، مشيرا إلى أن هناك حاجة لحوالي 55 مليون دولار لتطعيم 60% من السكان، وهو ضعف المبلغ الذي تناشد السلطة الفلسطينية المجتمع الدولي حاليا لتوفيره. في النصف الثاني من شهر آذار، وصلت أول شحنة كبيرة من اللقاح للأراضي الفلسطينية، بواقع 62,000 لقاح، والتي تم توريدها من خلال آلية كوفاكس العالمية COVAX مما مكن السلطة الفلسطينية من البدء بحملة التطعيم⁸.

التجارة والوصول

يوصي أعضاء لجنة الارتباط الخاصة بتخفيف القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على حركة النقل والحركة التجارية، واستئناف السلطة مساعيها السابقة في فترة ما قبل الوباء لاستلام صلاحيات ومهام التجارة الخارجية الخاصة بها. وتشمل هذه المهام نقل مهام الجمارك إلى السلطة الفلسطينية، وإنشاء نظام إلكتروني يتيح تقاص ضريبة القيمة المضافة، وتقديم إعفاءات على الوقود من الحكومة الإسرائيلية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتسهيل التجارة عبر جسر الملك حسين. كما يوصي تقرير الأونسكو بأن تعمل الحكومة الإسرائيلية على القضاء على تجارة السمسة بين العمال الفلسطينيين وأرباب عملهم الإسرائيليين، ورفع الحظر عن قائمة المواد «ذات الاستخدام المزدوج»، واعتماد سياسة أكثر مرونة فيما يتعلق بحقوق البناء في المنطقة المسماة «ج».

على المستوى الداخلي، يحث التقرير الحكومة الفلسطينية على تعزيز العلاقات التجارية بين قطاع غزة والضفة الغربية ودعم المبادرات الهادفة لربط الإنتاج المحلي بالأسواق العالمية.

تطورات قطاع المياه

يوصي تقرير الرباعية الدولية بأن تقوم الحكومة الإسرائيلية بمنح الموافقات المعلقة منذ زمن لبدء تشغيل المحطة المركزية لتحلية مياه البحر في غزة والأعمال المرافقة لها (GCDP & AW). ويحث الجهات المانحة على الاستمرار في تمويل العطاءات وأعمال البناء في المشروع. كما أضاف التقرير أن على الحكومة الإسرائيلية عدم إعاقة إدخال الأنابيب اللازمة لتأسيس البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة، وحث الجهات المانحة على سد الفجوة التمويلية والبالغة مليون دولار لتشغيل محطة تحلية مياه البحر لفترة «قصيرة الأجل

<http://quartetoffice.org/files/OQ20Asks20Feb202021.pdf> 9

www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=14722824y343025700Y14722824 10

www.reuters.com/article/us-shell-gaza-gas-idUSKBN1F01Q1 11

https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdbex68d4_en.pdf 12

www.aa.com.tr/en/middle-east/qatar-donates-60m-to-gas-pipeline-for-gaza-electricity/2156063 13

<https://theArabweekly.com/qatar-pledges-co-fund-gas-pipeline-israel-gaza-eu> 14

<https://bit.ly/2xcAwtW> 15

www.alhadath.ps/article/136524/ 16

<https://bit.ly/3ck3c4F> 5

<http://pnn.ps/news/575632> 6

<https://bit.ly/3l31KJj> 7

<https://bit.ly/3c418is> 8

ما هي تأثيرات وباء كوفيد-19 على قطاع السياحة الفلسطيني؟

على مر التاريخ، واجه قطاع السياحة الفلسطيني مخاطر عديدة، ارتبط معظمها بحالة عدم الاستقرار السياسي التي يفرضها وجود الاحتلال الإسرائيلي. إلا أنه لم يكن بالحسبان أن تتسبب أزمة صحية كالتى نشهدها بوقف أنشطة القطاع بالكامل، مما هبط بعائداته إلى الصفر. كان قطاع السياحة أولى القطاعات التي توقفت عن العمل، وسيكون آخر القطاعات المتعافية من تأثيرات الجائحة. بعد مرور عام على الجائحة، من الواضح أنه لن يكون من السهل وضع تدابير للتخفيف من تأثيراتها، وكجمعية، ليس بيدنا حيلة فكيف يمكننا أن نجذب السياح ونفتح المرافق السياحية والفنادق والوضع غير آمن ولا تتوفر لقاحات بعد.

في العام الذي سبق تفشي الوباء، شهد القطاع نموا لافتا نتج عن حالة من الاستقرار السياسي النسبي وعروض الرحلات السياحية بأسعار منافسة، وانخفاض تكلفة السفر جوا. فقد بلغ مجموع السياحة الوافدة إلى فلسطين في العام 2019 ما يقارب 3.5 مليون سائح وقدرت الإيرادات الناتجة عنها بحوالي مليار دولار. أدى الأداء المميز للقطاع (بمعدل إشغال للغرف يتجاوز 80%)، إلى جانب التشجيع المستمر من الحكومة الفلسطينية، إلى عمل استثمارات ضخمة في البنية التحتية السياحية وفي القطاع الفندقي بشكل خاص. أما اليوم، فقد أدى التراجع الحاد وغير المتوقع في الأنشطة السياحية الناجم عن الوباء لخسائر هائلة ومراكمة الديون. فقد أصبح المستثمرون في القطاع السياحي غير قادرين على سداد دفعات القروض والفوائد المتركمة عليها.

بالإضافة للديون المتركمة، تناضل الفنادق لتتمكن من دفع التكاليف الثابتة كالصيانة، والمرافق ورسوم الترخيص. إذ أن وضع أصحاب الفنادق والشركات العاملة على طول سلسلة القيمة يدفعهم للجوء لمخزنتهم وحتى إلى الاقتراض لتغطية هذه التكاليف. لتعود هذه الفنادق للعمل في المستقبل، على أصحاب الفنادق مواصلة الإنفاق على أعمال الصيانة الدورية لضمان الحفاظ على الغرف بحالة مناسبة للإشغال وبقاء المرافق والمعدات صالحة للاستخدام.

على الرغم مما ذكرت، تتميز الأعمال الفندقية في الضفة الغربية بكون معظم الفنادق والشركات عائلية بالكامل، لذا فإن احتمالية إفلاسها تبقى بعيدة. ولكن من المتوقع أن تغلق معظم الفنادق بشكل مؤقت حتى تتمكن من النهوض مرة أخرى في المستقبل، ومن المتوقع أيضا إغلاق بعض الفنادق بشكل دائم.

ما هي الاستراتيجيات التي اعتمدها الفنادق لمواجهة الوباء؟

لجأ العديد من أصحاب الفنادق والشركات السياحية لبيع ممتلكاتهم الخاصة كلما دعت الحاجة حتى يتمكنوا من التعامل مع تداعيات الإغلاقات والخسائر، وتغطية التكاليف الثابتة والديون. حتى الأشخاص الذين يرغبون في الخروج من السوق يمنعهم الظرف الخاص من تصفية فنادقهم، لضعف الطلب على السوق السياحي في الوقت الحالي نظرا لارتفاع المخاطر المرتبطة بالوباء.

استجابة لتعليمات السلطة الفلسطينية، أغلقت الفنادق أبوابها ودفعت أجور شهرين مقدما لعامليها في آذار 2020 والذي شهد بداية تفشي الوباء والإغلاق الأول. وهذا استنزف معظم المدخرات النقدية للفنادق. إلا أن استمرار الإغلاقات اضطر الفنادق لتسريح معظم عمالها، مما أدى لاستنزافها ماليا أكثر من ذي قبل، فقد توجب على أصحاب العمل دفع مستحقات نهاية الخدمة وما يترتب ماليا على إنهاء الخدمات. بقي 10% فقط من العاملين في القطاع في وظائفهم دون تقاضي أجور، بهدف الاحتفاظ بوظائفهم عند عودة الأعمال لطبيعتها والاستفادة من الزيادة في منافع نهاية الخدمة في المستقبل. أما الغالبية العظمى من العاملين في القطاع فتوجهت للبحث عن فرص عمل في إسرائيل.

تشغيل الكادر البشري وإيجاد آليات فاعلة لإدارة حسابات المشاريع والصناديق الحكومية، والمساهمة في تحسين رقمنة وجباية الإيرادات الحكومية وحوكمتها.¹⁷ وتم تصميم البنك المقترح كمظلة يندمج ضمنه مجموعة من المؤسسات المالية العامة مثل مؤسسات الإقراض الزراعي التابعة للسلطة الفلسطينية وآليات التمويل التنموية الأخرى وبرامج التحويلات النقدية التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية.

عندما طرحت الفكرة لأول مرة في تموز 2020، كان يتوقع من البنك أن يعمل ضمن آلية تضمن صرف كافة التحويلات الاجتماعية، بما في ذلك مخصصات الأسرى في سجون الاحتلال ومخصصات عائلات الشهداء الفلسطينيين.¹⁸ إلا أن هذه المبادرة واجهت تهديدات إسرائيلية بملاحقة وتغريم أي بنك يتعامل مع بنك الاستقلال بأي شكل من الأشكال.¹⁹ لا يتطرق المرسوم الرئاسي الأخير لقضية صرف رواتب عائلات الشهداء والأسرى السياسيين والعائلة منذ زمن، ويركز بدلا من ذلك على مبادرة البنك الحكومي كآلية لدفع عجلة الاستثمار والتنمية وإدارة الأموال الحكومية.²⁰

مقابلة خاصة مع الياس العرجا، رئيس جمعية الفنادق في فلسطين

يعد قطاع السياحة من أشد القطاعات تضررا من جائحة كوفيد-19 في كافة دول العالم، وفلسطين ليست استثناء، مع تأثر مدينتنا القدس وبيت لحم بشكل خاص أكثر من باقي المحافظات.²¹ من المتوقع أن تستمر حالة الركود في القطاع على مدار العام 2021 كاملا، نظرا لارتفاع عدد الحالات المصابة بعد اكتشاف طفرات جديدة من الفيروس يعتقد بأنها تنتشر بشكل أسرع. كما أصبحت المستشفيات في الأراضي الفلسطينية غير قادرة على استيعاب الزيادة في أعداد الحالات حيث وصل معدل الإشغال فيها لقراءة 115% مما دفع السلطة الفلسطينية لفرض الإغلاق مجددا وتشديد الإجراءات الوقائية.²²

وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فاقت الخسائر في إيرادات القطاع السياحي 1.1 مليار دولار بحلول تشرين أول 2020. خلال الربع الثاني 2020، تراجع عدد العاملين في قطاع السياحة والأنشطة ذات الصلة بقراءة 23% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، إذ اضطرت العديد من المنشآت العاملة في القطاع إلى تسريح عمالها أو تقليص ساعات عملهم لمواجهة تأثيرات الوباء.²³ على سبيل المثال، وصلت نسبة البطالة في مدينة بيت لحم، أحد أهم الوجهات السياحية في فلسطين وأكثر المدن الفلسطينية اعتمادا على سلسلة القيمة السياحية، لأكثر من 50%. مع تكرر الإغلاقات والارتفاع المضطرب في أعداد الحالات المصابة بكوفيد-19، من المتوقع أن تستمر الشركات العاملة في القطاع، وخاصة الفنادق والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بتكبيد المزيد من الخسائر شهريا مما سيؤدي لإفلاس العديد منها أو خروجهم من السوق.²⁴

ننشر في هذا العدد من النشرة مقابلة خاصة مع السيد الياس العرجا، رئيس جمعية الفنادق الفلسطينية، للوقوف على تأثير قطاع السياحة بالأزمة الوبائية والإجراءات المصاحبة. والعرجا أحد أصحاب الفنادق المتضررة ويعمل في القطاع السياحي منذ أكثر من 27 عاما. وجمعية الفنادق في فلسطين هي جمعية غير ربحية يصل عدد أعضائها لقراءة 220 عضوا أسست في العام 1964 في القدس لغايات تنظيم ودعم قطاع الفنادق والترويج للسياحة في فلسطين.

www.alhadath.ps/article/136524/ 17

B167 18 www.wattan.net/ar/video/329731.html . تشير أيضا إلى

https://hadfnews.ps/post/77269/ 19

www.alhadath.ps/article/136524/ 20

www.mas.ps/files/server/20212702132039-1.pdf 21

www.maannnews.net/news/2033688.html 22

http://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_27-9-2020-tour-ar.pdf 23

www.mas.ps/files/server/20212702132039-1.pdf 24

من الحصول على قروض لعدم استيفائها بعض الشروط المصرفية كتوفير «شهادة إثبات دخل» نظرا لتوقفها عن العمل.

ولتفادي دمار قطاع السياحة بالكامل وتضرره على المدى البعيد، من الضروري أن تعمل السلطة الفلسطينية على ما يلي: في المقام الأول، توفير لقاحات للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية. بهذه الطريقة سيمكنا كقطاع خاص، بالتعاون مع فريق عمل إنعاش السياحة في فلسطين، البدء بتنفيذ عدد من الاستراتيجيات لتعزيز القطاع السياحي والترويج له، خاصة نهاية العام حين تكثر السياحة الدينية.

يتوجب على الحكومة أيضا إنشاء صندوق مستدام، يهدف بشكل خاص لدعم الفنادق والمؤسسات الأخرى على طول سلسلة القيمة السياحية، وتمكين أصحاب الشركات من العودة للعمل. وهي خطوة بالغة الأهمية فمعظم الشركات استنزفت رأس مالها العامل، واستخدمت معظم أرباحها المحتجزة لتغطية التكاليف الثابتة والرواتب.

وأخيرا، من الضروري أن تقوم السلطة بالاستثمار في تطوير برامج تدريب عملي ومهني جديدة تهدف لإعادة تأهيل وتدريب العاملين وتزويدهم بالمهارات اللازمة للعمل في قطاع الضيافة والسياحة. توجه العديد من العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة للعمل في سوق العمل الإسرائيلي، وهو ما سيؤدي على الغالب لنقص في الأيدي الماهرة في سوق العمل الفلسطيني في مرحلة لاحقة حين يبدأ قطاع الفنادق والسياحة بالتعاي.

بورصة فلسطين في نهاية شباط 2021

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 484.7 نقطة في آخر يوم تداول في شهر شباط 2021، متراجعا بنسبة 1.5% مقارنة بالشهر السابق.²⁷ وقد تم تداول 3.3 مليون سهم بقيمة إجمالية 7.9 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما شكل انخفاضا بنسبة 76.7% و 72.4% في حجم وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بالشهر السابق.

بلغ صافي الأرباح السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال العام 2020 قرابة 219.6 مليون دولار، ما شكل انخفاض نسبته 24.2% مقارنة بالعام 2019.²⁸ بحسب النتائج الأولية للعام 2020، بلغ عدد الشركات التي حققت أرباح 37 شركة من أصل 48 شركة مدرجة، وصرحت عن تحقيق صافي أرباح إجمالية بقيمة 230.1 مليون دولار، بانخفاض نسبته 23.7% مقارنة بالعام 2019. فيما حققت 6 شركات خسائر بلغت قيمتها 10.5 مليون دولار مقارنة بـ 12.1 مليون دولار في العام 2019. ولم تتمكن 3 شركات من الإفصاح عن بيانها المالية خلال الفترة القانونية المسموح بها للإفصاح. وكان قطاع الخدمات القطاع الأكثر ربحاً (75 مليون دولار)، تلاه قطاع الخدمات المالية والمصرفية (57 مليون دولار)، ومن ثم الاستثمار (34 مليون دولار).

لم تتمكن الفنادق من فعل الكثير للتصدي للوباء وذلك لأن دخلها يعتمد بشكل شبه كامل على معدلات إشغال الغرف، والتي يجب أن تتجاوز الـ 40% لكي تتمكن الفنادق من تغطية التكاليف التشغيلية. لذلك، لا تولد المقاهي، والمساح، وغيرها من المرافق دخل كافٍ لتشغيل الفنادق. وعليه، من المهم للغاية جذب السياح لقضاء عدة ليالي في الفنادق. إلا أن هذا الأمر يشكل تحديا صعبا مع توقف السياحة الوافدة وضعف ثقافة السياحة الداخلية في فلسطين.

في المقابل، أصبحت الفنادق الإسرائيلية الآن، المنافس الرئيسي للفنادق الفلسطينية، قادرة على فتح أبوابها تدريجيا وبشكل آمن وتوفير غرف فندقية ومرافق سياحية وحانات، ومطاعم لجذب السياح من الدول المجاورة. فقد استطاعت الحكومة الإسرائيلية تأمين اللقاحات وتطعيم نسبة كبيرة من سكانها بسرعة كبيرة. علاوة على ذلك، اعتمد قطاع السياحة الإسرائيلي استراتيجية «جواز السفر الأخضر» التي تسمح بجذب السياح الذين تم تطعيمهم بهدف تشجيع السياحة «الآمنة». في الوقت الحالي يفضل السياح من الدول المجاورة قضاء إجازاتهم في الفنادق الإسرائيلية بدلا من الفنادق الفلسطينية. والأدهى، هناك توجه بين الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل (2 مليون فلسطيني)، عادة ما كانوا يقضون إجازاتهم في الضفة الغربية، للسفر إلى بلدان أخرى وقعت مع إسرائيل اتفاقية «جواز السفر الأخضر» توخيا لسلامتهم الشخصية. وهذا يضيف للتحديات التي تواجه قطاع السياحة الفلسطيني، ويضعف قدرته على جذب السياح المحليين ويؤكد على ضرورة تأمين اللقاحات.

ما هي الخطوات التي قامت بها الحكومة الفلسطينية لدعم قطاع السياحة حتى الآن؟ ويرأيكم، ما المطلوب عمله لمساعدة القطاع على النهوض؟

أطلقت السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي عددا من المبادرات لتمكين قطاع السياحة من التعافي، منها تشكيل فريق عمل إنعاش السياحة في فلسطين (PSTR) وإعداد دليل الأعمال السياحية في فلسطين خلال كوفيد-19، وإطلاق منصة Jahzeen.ps.²⁶ برغم أن مثل هذه المبادرات تزود الفنادق والشركات السياحية بدليل جيد سيساعدها على التخطيط لكيفية فتح أبوابها للجمهور بطريقة آمنة، ومفيدة إلى حد ما في تشجيع السياحة المحلية، إلا أنها لن تكون ذات فائدة ما لم يتم تطعيم غالبية السكان ضد الفيروس. لا يمكن لقطاع السياحة العودة للعمل والترويج للخدمات السياحية في وقت تتصاعد فيه أعداد المصابين بالفيروس في جميع أنحاء الضفة الغربية ولا يزال السكان بحاجة للقاحات. بمعنى آخر، فريق العمل ودليل الأعمال السياحية ليس لهما أهمية إلا في حالة سمح لنا بالعودة لأشغالنا.

وصحيح أن الحكومة الفلسطينية أوعزت للبنوك بتسهيل قروض للشركات العاملة في القطاع السياحي، إلا أن معظم الفنادق لم تتمكن

<https://bit.ly/3qXchWi> 27
<https://bit.ly/38Py0JO> 28

[www.travelpalestine.ps/en/article/310/Palestine-Tourism-Recovery-Taskforce- 25](http://www.travelpalestine.ps/en/article/310/Palestine-Tourism-Recovery-Taskforce-25)
[www.travelpalestine.ps/en/article/318/Covid-19-Tourism-Operation-Manual-For-Palestine- 26](http://www.travelpalestine.ps/en/article/318/Covid-19-Tourism-Operation-Manual-For-Palestine-26)



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية بعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.
يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org